

الطاقة والمياه ورهان الحياة

حالة الغلاف الجوى وانعقدت الندوات والمؤتمرات منادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة على الأرض والغلاف الجوى المحيط بها.

لقد أدى التقدم الاقتصادي الهائل في الدول الصناعية المتقدمة إلى حدوث أضرار بيئية فادحة وسبب إجهادا كبيرا للموارد الطبيعية خاصة تلك الموارد التي تتسم بخاصية النضوب كالنفط والغاز الطبيعي أو المحدودية كالمياه أو حفظ التوازن البيئي كالغابات والتربة.

فمن المعلوم أن الدول الصناعية المتقدمة والتي لا يمثل سكانها سوى 24% من سكان العالم البالغ عددهم حوالي 5300 مليون نسمة عام 1990 تنتج حوالي 66 بالمائة من الإنتاج الاقتصادي العالمي وتستهلك في سبيل ذلك ما يزيد عن 66% من إجمالي إمدادات الطاقة العالمية وتهيمن هيمنة كاملة على التجارة العالمية .

وإذا تحقق ما يتوقعه الخبراء من احتمال انتعاش اقتصاديات الدول النامية فان ذلك سيؤدي دون شك إلى المزيد من الاستنزاف للموارد الطبيعية ولمزيد من الإجهاد البيئي ولن يساعد النمو المتوقع لعدد السكان في العالم والمقدر أن يتجاوز 8000 مليون نسمة بحلول عام 2020 ، معظمهم في الدول النامية ، في تخفيف حدة الاستنزاف والإجهاد .

يواجه العالم في الوقت الحاضر مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية لا حصر لها وذلك بالرغم مما تحقق للبشرية خلال هذا القرن من تقدم علمي وتقني هائل ، فالأزمات الاقتصادية تعصف بمعظم الدول الصناعية المتقدمة وشيخ البطالة يخيم على الجميع ويهدد بأوخم العواقب والتضخم مرض ينخر اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

والمشاكل الاجتماعية تتفاقم في شتى بقاع العالم وغول الفقر والجوع والمرض اتخذ من الدول النامية مرتعا له ، والفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في اتساع مستمر ، ففي الوقت الذي يصل فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة إلى 22000 دولار فإنه في دولة كالهند أو باكستان لا يتعدى 400 دولار وفي دول أخرى ككينيا وأوغندا لا يتجاوز 250 دولار.

كذلك فإن ظواهر تلوث الهواء والماء والتربة أصبحت من الأمور الشائعة في أرجاء عديدة من العالم وأصبحت تلحق أضرار جسيمة بصحة الإنسان والحيوان والبيئة. واستنزاف الموارد الطبيعية المختلفة مثل مصادر الطاقة التقليدية والمواد الخام والغابات والمياه أصبح يهدد الحياة على كوكب الأرض ، وتعالق الأصوات منذرة بأفدح الكوارث البيئية بسبب تغير المناخ وتدهور

النفط والغاز بالإضافة إلى إمكانيات هائلة بالنسبة للطاقة الشمسية ، وبالتالي فإن المنطقة العربية تعتبر أوفر حظاً من العديد من مناطق العالم التي تفتقر إلى الطاقة والماء معا .

إن توفر مصادر الطاقة المختلفة وإمكانية تسخيرها في إيجاد مصادر مائية بديلة عن المصادر الطبيعية سواء بتحلية مياه البحر أو المياه الجوفية ذات الملوحة المرتفعة، أو بإعادة تدوير المياه المستعملة في مختلف الأغراض بعد معالجتها وتنقيتها ، أو بغيرها من الأساليب ، يمكن أن يشكل طوق النجاة للجهود المبذولة في سبيل إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .

إن التخطيط العلمي السليم والإدارة المحكمة والمتكاملة للموارد الطاقية والمائية المتاحة هو حجر الأساس في الجهود الرامية لكسب رهان التنمية المستدامة ، رهان الحياة ، ومما لاشك فيه أن البحث العلمي ونقل وتوطين التقنية في ميداني الطاقة والمياه مع التركيز على تقنيات تحلية المياه، وإعادة تدويرها، من الأساسيات التي يجب الاهتمام بها ورصد الأموال اللازمة لها .

كما أن بناء وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة قطاعي الطاقة والمياه من الأهمية بمكان ، وقد يكون من المناسب خلق جهاز لإدارة قطاع المياه يكون في نفس مستوى الجهاز الموجود لإدارة قطاع الطاقة ، مع ضرورة مراعاة الحاجة إلى تحقيق التكامل بينهما من جهة ، وبينهما وبين بقية القطاعات من جهة ثانية .

أمين لجنة التحرير

إلا أنه وبالنظر إلى محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وأيلولة الكثير منها للنضوب ، وفي ضوء التنافس الشديد المتوقع عليها خاصة من قبل الدول الصناعية المتقدمة فإن مسألة تحقيق قفزة نوعية في مستوى المعيشة بالنسبة للدول النامية سوف تظل مجرد حلم يراود شعوب تلك الدول ، وأغلب الظن أن الدول الغنية ستزداد غنى والدول الفقيرة ستزداد فقراً ، وهذه هي النتيجة التي تمخضت عنها الثلاثون سنة الماضية حسب ما تشير إليه معظم تقارير الأمم المتحدة .

إن استدامة الموارد التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات أمر حيوي لنجاح خطط زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة بالنسبة للكثير من شعوب العالم ، كما أن من أهم شروط نجاح التنمية الاقتصادية توفر الطاقة والمياه فبدونهما يصبح تحقيق ذلك ضرباً من المستحيل ولا يمكن تحقيق أي نمط من أنماط التنمية دون توفر هذين العنصرين بشكل دائم .

لقد أصبحت قضية توفير المياه العذبة والصالحة لأغراض الشرب والزراعة فضلاً عن الأغراض الصناعية العامل الأساسي الذي يحد من التنمية المستدامة ، وأصبح شبح العطش والجفاف يخيم على كثير من مناطق العالم ويهدد بانقراض الحياة البشرية والحيوانية والنباتية فيها ، وبدأت نواقيس الخطر تدق وتنبيه إلى ضرورة تطوير وتنمية الموارد المائية وحمايتها من التدهور ، وضرورة ترشيد استعمالها وإدارتها على أساس الاحتياجات والأولويات ضمن إطار سياسة التنمية الاقتصادية المقررة .

كما أن الوضعية المائية لكثير من الدول العربية بما فيها ليبيا تتميز بالندرة والشح وهو ما يشكل قيوداً على التنمية المستدامة ، وفي مقابل ذلك فإن الوطن العربي يزخر بمصادر الطاقة وأهمها